

CCass,17/11/1999,1170/98

Identification			
Ref 20646	Jurisdiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 5244
Date de décision 19991117	N° de dossier 1170/98	Type de décision Arrêt	Chambre Civile
Abstract			
Thème Immatriculation foncière, Droits réels - Foncier - Immobilier		Mots clés Recevabilité de l'appel, Opposition à la procédure d'immatriculation, Décès, Appel pendant	
Base légale Article(s) : 37 - 45 - Dahir du 9 ramadan 1331 (12 août 1913) sur l'immatriculation des immeubles		Source Ouvrage : Arrêts de la Chambre Civile - 50 ans Auteur : Cour Suprême - Centre de publication et de Documentation Judiciaire Année : 2007 Page : 142	

Résumé en français

En matière d'opposition à la procédure d'immatriculation le litige est indivisible de sorte que même si la procédure n'a pas été rectifiée à la suite du décès de l'une des parties, l'appel est recevable.

Résumé en arabe

تحفيظ - استئناف - عدم قابلية النزاع للتجزئة - وفاة - إصلاح المسطرة - قبول الاستئناف (نعم).
إذا حدث عارض لاحد المستانف عليهما - وكان النزاع غير قابل للتجزئة كما هو الشأن في مسطرة التحفيظ التي يبت فيها القاضي في الحدود المرسومة له في الفصلين 37 و45 من ظهير التحفيظ العقاري ولم يتم اصلاح المسطرة بالنسبة للمتوفى، فالاولى ان يقبل الاستئناف بالنسبة للمستانفين معا بدلا من عدم قبوله.

Texte intégral

القرار عدد : 5244 – المؤرخ في : 17/11/99 – الملف المدني : 1170/1/1/98

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يؤخذ من مستندات الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بمراكش تحت عدد 12 بتاريخ 18/3/97 في الملف العقاري تحفيظ عدد – 2188/96 ان السيد بن ضباشين محمد بن الحسين و ضباشين ابيه بن محمد تقدا بمطلب إلى المحافظة العقارية بمراكش سجل تحت عدد 31502 من اجل تحفيظ بقعة ارضية تسمى (تكوكت) وادليا تعريزا لمطلبهما برسم استمرار مؤرخ في 30 شتنبر 1971، وقد تعرض على المطلب الطاعن السيد السفيوي ابيه بن علي مطالبا بكافة الملك لكونه قد ال إليه بالشراء من ورثة حدوش بن الحاج محمد بن بيهي، كما وقعت عليه عدة تعرضات اخرى وبعد احالة ملف التحفيظ على المحكمة الابتدائية بايمنتانوت للبت في هذه التعرضات اصدرت حكما بعدم صحة تعرض الطاعن، واستأنفه هذا الأخير فقضت محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف شكلا. بناء على انه ثبت من شهادة الوفاة ان المستأنف عليه ضباشين محمد توفي قبل الاستئناف بحوالي ثلاث سنوات ونصف مما يعني ان الاستئناف قد رفع ضد شخص اصبح منعدما ذات وصفه وان الشخص المستأنف عليه الباقي على قيد الحياة تجمعته والمتوفى سند واحد غير قابل للتجزئة وان عدم ادخال ورثة المتوفى يجعل مقال الاستئناف مختلا شكلا، مما يعرضه لعدم القبول،

وهذا هو القرار المطعون فيه بالنقض

حيث يعيب الطاعن القرار في الوسيلة الرابعة بعدم الارتكاز على أساس المستمد من فساد التعليل ذلك انه قضى بعدم قبول الاستئناف حتى بالنسبة للمستأنف عليه الثاني الذي لا زال على قيد الحياة معللا ذلك بانه تجمعته مع المتوفى سند واحد غير قابل للتجزئة وان القرار المطعون فيه لم يبين المقتضي القانوني الذي نقض بعدم قبول الاستئناف في الحالة التي يتعدد فيها المستأنف عليهم ويقع عارض لاحدهم ولا يتم اصلاح المسطرة بالنسبة له كما انه لم يبين في تعليله السند الواحد الغير القابل للتجزئة الذي يجمع المستأنف عليه المتوفى مع المستأنف الباقي على قيد الحياة الذي يؤدي إلى عدم جواز الفصل في النزاع ما يجعل التعليل يكتنفه الغموض والابهام، وان النزاع المعروف على المحكمة هو من اجل الفصل في التعرض على مطلب التحفيظ في حدود الاطار المرسوم له في الفصولين 37-45 من ظهير التحفيظ العقاري وبالتالي ليس هناك ما يمنع المحكمة من الفصل فيه.

حيث صح ما نعتة الوسيلة أعلاه على القرار المطعون فيه ذلك انه إذا كان النزاع غير قابل للتجزئة فحدث عارض لاحد المستأنف عليهما ولم يتم إصلاح المسطرة بالنسبة له فالاولى ان يقبل الاستئناف بالنسبة للمستأنف عليهما معا، بدلا من عدم قبوله، لا سيما وان الامر يتعلق بمسطرة التحفيظ التي يبت فيها القاضي في الحدود المرسومة له في الفصولين 37، و45 من ظهير التحفيظ العقاري اي في وجود الحق المدعى به من طرف المتعرض ومداه والمحكمة لما نهبت في قرارها عكس ذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وركزته على غير أساس فعرضته بذلك للنقض.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى بنقض القرار المطعون فيه وابطاله واحالة الطرفين والنزاع على نفس المحكمة لتبت فيه طبقا للقانون وهي مترتبة من حياة اخرى، وبجعل الصائر على المطلوبين في النقض،

كما قرر اثبات حكمه هذا في سجلات محكمة الاستئناف بمراكش اثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة رئيس الغرفة عبد العلي العبودي رئيسا والمستشارين السادة : العربي العلوي اليوسفي مقررا - عبد العزيز توفيق - محمد العلامي - ادريس بملحجوب وبمحضر المحامية العامة السيدة زهرة المشرفي بمساعدة كاتبة الضبط السيدة مليكة بنشقرون.

